

بيان ألقاه السيد SAMEER KUMAR KHARE ، السكرتير الإضافي في دائرة الشؤون الاقتصادية، والمحافظ  
المناوب للهند أثناء الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المنعقدة بتاريخ 11-12  
فبراير/شباط 2020، روما، إيطاليا

إنه لمن دواعي سروري العظيم أن ألقى هذا البيان نيابة عن الحكومة الهندية في دورة مجلس محافظي الصندوق الثالثة والأربعين هذه.

الوقت لا يتوقف في المعركة ضد الفقر الريفي. وقد أملنا نحن والحكومات والمجتمع الإنمائي عام 2015 بأن أهداف التنمية المستدامة التي أرحنا الستار عنها سوف تؤدي إلى لفت الانتباه وتكون بمثابة الحافز على إجراء تحول في حياة الفقراء في العالم بأسره.

لقد قمنا بالكثير، ولكن الوقت يمر، وقد وصلنا إلى نهاية العقد من الإيفاء بأهدافنا، واحترام التزامنا الذي عقدناه لشعوب هذا العالم. وفي هذا العقد الأخير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتوجب على الصندوق أن يقوم بقفزات إيجابية، إنه عام حاسم للصندوق، إذ أنه يدخل العام الثاني من التجديد الحادي عشر لموارده مع نضج غايات وابتكارات هذا التجديد، والبدء بعملية مشاورات التجديد الثاني عشر .

وتودّ حكومة الهند أن تعبر عن ثنائها على الطريقة الذي أبقى بها الصندوق عينه علي الكرة في سعيه لتحقيق مهمته، مع القيام في الوقت ذاته بالابتكار والسعي وراء سيل جديدة للعمل لتحسين جودة ومجال عملياته لصالح مقترضيه ومانحيه في أن معا. والدلائل على هذا الأمر هي مكاسب الكفاءة، وتبسيط في المنظمة من حيث لامركزيتها، بما في ذلك افتتاح المركز الإقليمي في الهند، واستعداد المنظمة للبحث عن موارد مختلفة للتمويل، وتزويد المقترضين بجملة متنوعة من المنتجات.

منذ إنشائه عام 1977، كانت العلاقة بين الصندوق والهند قوية، إذ كان الصندوق شريكا محترما للحكومة الهندية، بهدف التطرق للفقر الريفي في البلاد، وكوسيلة يمكن للهند من خلالها أن توفر التضامن، وأن تمد يد المساعدة للخارج. وكان استعداد الطرفين لرؤية فوائد مثل هذه الترتيبات، والتفكير بوسيلة مثيرة للخيال للانخراط بين الجهات المانحة والصندوق موثوقاً، وسلط الضوء على العلاقة الخاصة والعميقة بين الطرفين، وبالمضي قدما يتوقع لهذه العلاقة أن تنمو بصورة أقوى.

وبالفعل فإن الهند قد صعدت من مساهمتها في التجديد الحادي عشر للموارد، ووفرت للصندوق أول قرض له من قروض الشركاء الميسرة، كما وفرت دعم الحكومة للتغييرات المؤسسية التي يقوم بها ، حتى في بيئة الجهات المانحة التي تتسم بالديناميكية والتنافسية. ومع اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد طوال العام، تتطلع حكومة الهند للانخراط بصورة نشطة في العملية، وتعتبر للصندوق عن أحر تمنائها بحوار مثمر ومتين بينه وبين الدول الأعضاء على مدى العام القادم.

الموضوع الشامل لمجلس المحافظين لهذا العام الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030، ذو صلة كبيرة، وهو يحظى بدعم الحكومة الهندية، لأنه يقتنص المظاهر الأساسية للبرنامج الإنمائي الذي سيكون مفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، من خلال تبني نهج شمولية تتوافق بالتزام باستخدام الفوائد على المدى الطويل.

وتمسك الهند التي تضم 17 بالمائة من تعداد سكان العالم بمفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، والحكومة الهندية ملتزمة بصورة كاملة بتصميمها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحلول عام 2030. ويهدف خلق الاتساق بين الأولويات الإنمائية الوطنية للهند والجهود الدولية، فقد اتخذت الحكومة عددا من المبادرات، وقد واءمت حكومة الهند بين سياساتها الإنمائية، ومخططات قطاعات الحكومة المركزية، وحكومات الولايات فيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع لهذه المخططات بصورة مجتمعة أن تؤدي إلى إيصال غاية أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وفي الهند شهد القطاع الزراعي تغيرا عظيما على مدى السنوات القليلة الماضية، مع اعتراف الحكومة بكون التنمية الزراعية شمولية الأسلوب الفعال بصورة طاقية لإخراج أشد الفقراء فقرا من المواطنين الريفيين من قبضة الفقر. وتستثمر الحكومة الهندية في زيادة الإنتاجية الزراعية بأسلوب مستدام إذ أنها نفذت على سبيل المثال استراتيجية متعددة الأوجه لمضاعفة دخول

المزارعين، وتم توزيع 221 مليون بطاقة لصحة التربة على المزارعين حتى تاريخه بغية مساعدتهم على ترشيد استخدام الأسمدة.

كذلك فقد تبنت حكومة الهند العديد من الإجراءات للتنمية المستدامة للزراعة، بحيث تحقق الأمن الغذائي، وتقضي على الفقر، والنهج الشامل مع برامج إنمائية جيدة التخطيط، ومخططات يتم تنفيذها لتعزيز جميع الأفقيات بما في ذلك الإنتاج والتوريد والتوزيع ويتضمن بعض هذا:

(أ) **تبني نهج النظم الزراعية المتكاملة** لزيادة المردودات الزراعية، والإنتاج الزراعي، وإدارة الموارد من خلال الابتكار في الزراعة، وإعادة التدوير الفعالة للنفايات الزراعية لأغراض إنتاجية. ووضع نظم محلية مجتمعية لصون المياه، والزراعة العضوية، والوصول إلى تولىفة حكيمة من أنشطة توليد الدخل، مثل منتجات الألبان، وتربية الدواجن ومصايد الأسماك، وتربية الماعز، وتصنيع السماد العضوي بواسطة الديدان وما إلى ذلك.

(ب) **تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية**، وأساسا المياه والتربة من خلال تنفيذ المخططات على شاكلة مخططات الري التي وضعها رئيس الوزراء (PradhanMantriKrishiSinchaiYojana) للحصول على محاصيل أكثر مقابل كل قطرة من قطرات المياه بغية تعزيز كفاءة استخدام المياه. ويتم الترويج أيضا للري الصغري للوصول إلى نظام فعال لتطبيقات المياه، مثل نظم الري بالتنقيط، وبالرش، وبالإضافة إلى الهياكل الصغرى لتخزين المياه، يتم أيضا الترويج لإجراءات تجديد المياه الجوفية والحماية من آثار الجفاف بغية الحصول على ري تكميلي صغري.

(ج) **تبني التكنولوجيات المحسنة الصامدة في وجه تغير المناخ** لتعزيز صمود الزراعة الهندية في وجه تغير المناخ.

(د) **تنفيذ توريد أفضل، وتوزيع عادل من خلال إعادة تنشيط نظام التوزيع العام** بموجب القانون الوطني للأمن الغذائي 2013، الذي كان بمثابة ظاهرة وحقق الهدف المبتغى منه، وقد تبني هذا القانون نهجا لدورة حياة كاملة مما أدى إلى توفير أحكام لضمان الأمن الغذائي للنساء الحوامل، والأمهات المرضعات، والأطفال من سن 6 أشهر إلى 14 عاما. وكذلك فقد تم إطلاق بعثة وطنية للتغذية (PoshanAbhiyaan)، وهي بعثة مختلطة متعددة الوزارات عام 2018 لمحاربة ملموسة لنقص التغذية والتقرم وفقر الدم.

(هـ) **تعزيز توليد الدخل من خلال البرامج والمخططات الإنمائية المطلقة حديثا، لتحقيق هدف مضاعفة دخول المزارعين بحلول عام 2022.**

(و) **استخدام أعظم للتكنولوجيا، والوسائل الرقمية على وجه العموم، للتغلب على انعدام الكفاءات التشغيلية على سبيل المثال، وبهدف ضمان الأسعار المجزية للمزارعين، يتم أيضا تنفيذ إصلاحات للسوق مثل تشكيل منظمات المزارعين/المنتجين وخلق بوابات على شبكة الإنترنت على شاكلة E NAMs.**

وتقدّر الهند عاليا تميّز الصندوق، ونقاط قوته كمنظمة تتمتع بأساس متين، وسجل مثبت في دعم نظم الأغذية الكفوة والشمولية والمستدامة والمغذية، كذلك مواهته مع أولويات الحكومة الهندية كما تم توضيحه أعلاه. والهند على أهبة الاستعداد، وهي ملتزمة بدعم الصندوق في تحقيق أهدافه، وبخاصة في الإيفاء بهدف القضاء على الجوع، وهو الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وأيضا مواجهة جميع تحديات العقد القادم.

وأتمنى لكم جميعا دورة ناجحة ومحفزة لمجلس المحافظين.